المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة العدل
-قطاع حقوق الانسان-

Royaume du Maroc ★ Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2022

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3

1. تقديم موجز للاستراتيجية 4

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022 7

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022 حسب البرامج 8

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 9

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 11

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 13

الجزء الثاني : تقديم البرامج 14

برنامج 125 : حقوق الإنسان 15

1. مسؤول البرنامج 15

2. المتدخلين في القيادة 15

3. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 15

الجزء الثالث : محددات النفقات 27

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 28

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 28

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع 29

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 30

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية 31

Royaume du Maroc ★ Ministère de l'Economie et des Finances ★ Direction du Budget

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تضمنت الرسالة الملكية السامية الموجهة بمناسبة تخليد الذكرى السبعين لإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في دجنبر 2018 إشارة واضحة إلى تدشين **"مرحلة جديدة في مسار [تجديد المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وتكييفها وتعزيز مكتسباتها وتقوية وسائل عملها]"**. كما تضمنت توجيهات مباشرة **"لإيلاء عناية خاصة لتعزيز الحماية في مجال حقوق الإنسان"**. وقد انكبت المندوبية على إثر ذلك على ترصيد مكتسباتها وفتح أوراش جديدة بهدف الارتقاء بأدوارها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، على ضوء المهام والاختصاصات المحددة في المرسوم رقم 2.11.150 الصادر في 7 جمادى الأولى 1432 الموافق لـ 11 أبريل 2011 المتعلق بإحداثها.

وقد حدد البرنامج الحكومي 2021-2026 الخطوط العريضة المتعلقة بأولويات الحكومة في مجال حقوق الإنسان، حيث اعتبر حقوق الإنسان والحريات من ضمن القضايا الأفقية الرئيسية المشتركة بين القطاعات والتي يحتاج النقاش فيها إلى روح جديدة وتناسق والتقائية ناجعة، مشيرا إلى ضرورة تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل تقوية مسلسل الإصلاح السياسي في بلادنا وضمان فعلية حقوق الإنسان. كما أكد عزم الحكومة على بذل جهدها من أجل تعزيز صورة المملكة خاصة لدى المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية الساهرة على احترام الحريات وحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات ذات الصلة.

وبموجب المرسوم رقم 2.21.826 الصادر بتاريخ 14 ربيع الأول 1443 الموافق لـ 21 أكتوبر 2021، أسندت لوزير العدل مهمة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها والنهوض بها وفي مجال القانون الدولي الإنساني، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، مع إلحاق المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بوزارة العدل.

وانطلاقا من هذه المرتكزات، تستند استراتيجية عمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على أربعة محاور كبرى تهم:

1. إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان

طبقا لمضامين البرنامج الحكومي 2021-2026، ستعمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بهدف تطويرها وتجويد محاورها، وإعطاء دفعة جديدة لإعمال تدابيرها وفق معايير ومؤشرات مضبوطة، لا سيما عبر اعتماد مخطط تنفيذي جديد وفقا لمتطلبات المرحلة وإحداث آليات لتتبع وتقييم التنفيذ. كما تعتزم المندوبية استكمال الورش الهام الذي انخرطت فيه منذ إطلاق تنفيذ الخطة سنة 2018، والمتمثل في تعزيز التنزيل الترابي لتدابيرها وتقوية أدوار الفاعلين الترابيين في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

ويعتبر تحيين وتنفيذ خطة العمل الوطنية من بين المداخل الأساسية التي تعمل المندوبية من خلالها على تعزيز إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية سواء في الجانب التشريعي والمؤسساتي، أو الجانب التواصلي التحسيسي، أو عن طريق تقوية القدرات. كما تحرص المندوبية بشكل متواصل على تعزيز التنسيق والتشاور مع القطاعات الحكومية والتواصل بشكل فعال من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان والإسهام في تطوير تشريعات واستراتيجيات وخطط وبرامج وطنية ملائمة لمعايير حقوق الإنسان ومنسجمة مع الالتزامات الدولية لبلادنا.

2. تعزيز التفاعل والتعاون مع الفاعلين الدوليين والإقليميين في مجال حقوق الإنسان

تعمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بتنسيق مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين، على ضمان احترام الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان وكذا على تعزيز صورة بلادنا وتقوية حضورها على الساحة الدولية والإقليمية فيما يخص القضايا ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تسهر المندوبية على تقوية التفاعل مع الهيئات الأممية والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وعلى تعزيز انخراط المملكة في منظومة الاتحاد الإفريقي لحقوق الإنسان، إضافة إلى تقوية أدوارها ضمن المنظومة الإسلامية والعربية ودعم مجالات التفاعل مع المنظومة الأوربية ووزارة الخارجية الأمريكية. كما تعمل على تعزيز التعاون الثنائي مع بعض الدول، لا سيما تلك التي تتوفر على بنيات مماثلة للمندوبية، وتحرص على التعريف بالمكتسبات الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وعلى تعزيز موقع المغرب في المنظمات الدولية والمساهمة في الدفاع عن القضايا العادلة للمملكة.

3. تطوير الشراكة والحوار مع المجتمع المدني

وعيا منها بالدور المحوري الذي يلعبه المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وانخراطا منها في تفعيل أدواره الدستورية الجديدة، تحرص المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على تنمية الحوار والشراكة مع منظمات المجتمع المدني وتعزيز مشاركتها في مختلف المشاريع والبرامج التي تسعى المندوبية لإنجازها. وعلى ضوء استكمال الدراسة التقييمية التي أنجزتها بشأن برامج الشراكة مع منظمات المجتمع المدني، ستعمل المندوبية على إطلاق استراتيجية جديدة للحوار والشراكة مع الجمعيات، بهدف الارتقاء بمجهوداتها المتعلقة بتقديم الدعم والمواكبة للفاعلين المدنيين وتقوية قدراتهم وتشجيع تفاعلهم مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، إضافة إلى دعم أدوارهم المتعلقة بالتوثيق والرصد وإعداد التقارير في مجال حقوق الإنسان.

4. تقوية البناء المؤسساتي للمندوبية

انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، وبعد إتمامها لعقدها الأول منذ إنشائها في أبريل 2011، ستعمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان على تجديد بنيتها وتقوية وسائل عملها، وذلك من خلال تطوير اختصاصاتها ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان، وتطوير خبرات داخلية معمقة ومتخصصة في مختلف المواضيع المتعلقة بمجالات تدخلها وضمان استدامتها، وهيكلة مهامها ، وإنشاء آلية داخلية لتتبع الأداء، وخلق فضاء تشاركي للعمل عبر نظام معلومياتي للتدبير المندمج للعمليات، وكذا النهوض بالتواصل المؤسساتي والرقمي في مجال حقوق الإنسان.

- ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة

باعتبارها الاستراتيجية المؤطرة لعمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، تتماشى خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان مع مضامين أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الخامس الذي يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. كما يساهم إعمال خطة العمل الوطنية في تحقيق الهدف 4.1 من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرامي إلى "توفير الوسائل والقدرات الكفيلة بإدماج وإعمال مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمشاركة المواطنة، كما كرسها الدستور ونصت عليها الالتزامات الدولية، في إطار الأوراش الإصلاحية الحالية." وتعمل المندوبية أيضا على تعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية بشأن مختلف المواضيع المتعلقة بحقوق المرأة، إضافة إلى حرصها على تكريس بعد النوع في سياق الحوار والشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
Ministère de l'Economie

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2021)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2022)	% مشروع قانون المالية لسنة 2022/ قانون المالية للسنة 2021
الموظفون	13 625 000	15 129 000	11,04
المعدات والنفقات المختلفة	11 421 000	11 421 000	-
الاستثمار	8 060 000	8 060 000	-
المجموع	33 106 000	34 610 000	4,54

Royaume du Maroc ★ Ministère de l'Economie et des Finances ★ Direction du Budget

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2022
	مشروع قانون المالية للسنة 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	15 129 000					
المعدات والنفقات المختلفة	11 421 000	-	-			
الاستثمار	8 060 000	-	-			
المجموع	34 610 000	-	-	-	-	34 610 000

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2022 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2021)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2022)			% مشروع قانون المالية للسنة 2022 / قانون المالية للسنة 2021
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
حقوق الإنسان	33 106 000	15 129 000	11 421 000	8 060 000	4,54
المجموع	33 106 000	15 129 000	11 421 000	8 060 000	4,54

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2022
	مشروع قانون المالية للسنة 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2022	تحويلات أو دفوعات	
حقوق الإنسان	34 610 000	-	-	-	-	34 610 000
المجموع	34 610 000	-	-	-	-	34 610 000

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 125 : حقوق الإنسان

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
القيادة و الحكامة	7 360 400	1 060 000	8 420 400
النهوض و تتبع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان	2 274 600	3 000 000	5 274 600
الحوار والشراكة	790 000	4 000 000	4 790 000
التعاون و التفاعل مع الفاعلين الدوليين	996 000	-	996 000

Royaume du Maroc
Direction du Budget
Ministère de l'Economie et des Finances

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 6: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023, 2022) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات الأولية 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
نفقات الموظفين	13 625 000	14 495 000	15 129 000	15 287 000	15 593 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	11 421 000	11 421 000	11 421 000	11 421 000	11 421 000
نفقات الاستثمار	8 060 000	8 060 000	8 060 000	8 060 000	8 060 000
المجموع	33 106 000	33 976 000	34 610 000	34 768 000	35 074 000

- جدول 7 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023,2022) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات الأولية 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
حقوق الإنسان					
الميزانية العامة	33 106 000	33 976 000	34 610 000	34 768 000	35 074 000

- جدول 8 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2023,2022) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات الأولية 2022	مشروع قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات 2023	الإسقاطات 2024
حقوق الإنسان					
القيادة و الحكامة	21 995 060	22 865 060	23 549 400	15 129 000	15 129 000

النهوض و تتبع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان	5 350 000	5 350 000	5 274 600	-	-
الحوار والشراكة	4 790 000	4 790 000	4 790 000	-	-
التعاون و التفاعل مع الفاعلين الدوليين	970 940	970 940	996 000	-	-

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات
125 حقوق الإنسان الكاتب العام	هدف 1.125 : مواكبة الفاعلين العموميين في تنفيذ توصيات الآليات الأممية في مجال حقوق الإنسان	مؤشر 1.1.125 : نسبة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية
		مؤشر 2.1.125 : نسبة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية المتعلقة بالنوع
	هدف 2.125 : تقوية أدوار الفاعل المدني في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها	مؤشر 1.2.125 : نسبة تفاعل الجمعيات الشريكة مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان
		مؤشر 2.2.125 : نسبة انخراط الجمعيات الشريكة محليا وجهويا ووطنيا في مجال حماية حقوق الإنسان
	هدف 3.125 : تعزيز التعاون والتفاعل والحوار مع الفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان	مؤشر 1.3.125 : نسبة التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان
	هدف 4.125 : تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للحكامة	مؤشر 1.4.125 : معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات
		مؤشر 2.4.125 : نسبة معالجة شكايات المواطنين
		مؤشر 3.4.125 : نسبة معالجة طلبات الولوج إلى المعلومة

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

الجزء الثاني تقديم البرامج

برنامج 125 : حقوق الإنسان

1. مسؤول البرنامج

الكاتب العام

2. المتدخلين في القيادة

* مديريةالتنسيق والنهوض بحقوق الانسان

* مديريةالحواروالشراكة مع الهيئات والجمعيات الوطنية

*مديريةالدراسات القانونية والتعاون الدولي

* قسم الشؤون الإدارية والمالية

* البنية المكلفة بالتواصل

3. أهداف و مؤشرات قياس اداء البرنامج

الهدف 1.125: مواكبة الفاعلين العموميين في تنفيذ توصيات الآليات الأممية في مجال حقوق الإنسان

المؤشر 1.1.125 : نسبة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	5	15	25	100	2027

- توضيحات منهجية

كيفية الاحتساب

توصيات الآليات الأممية التي تم تفعيلها بشكل كلي إضافة إلى تلك التي يكتسي إعمالها طابعا مستمرا / مجموع توصيات الآليات الأممية

تنقسم المعطيات إلى قسمين:

1. يتكون البسط من توصيات الآليات الأممية الثلاثة (الاستعراض الدوري الشامل – هيئات المعاهدات – الإجراءات الخاصة) التي تم تفعيلها بشكل كلي إضافة إلى تلك التي يكتسي إعمالها طابعا مستمرا من طرف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والسلطة القضائية وباقي الأطراف المعنية
2. يتكون المقام من مجموع توصيات الآليات الأممية الثلاثة (الاستعراض الدوري الشامل – هيئات المعاهدات – الإجراءات الخاصة)

- مصادر المعطيات

في أفق إطلاق نظام معلوماتي خاص بتتبع تنفيذ توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان، يتم تجميع المعطيات واحتسابها يدويا

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

- ترتهن نسبة تنفيذ التوصيات بمدى انخراط الأطراف المعنية بها والتزامهم بالتفاعل مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بهذا الخصوص
- يرتبط تفعيل العديد من التوصيات بتدخل أطراف مختلفة
- تتضمن توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان جزء ذا طبيعة عامة يصعب تحديد المؤشر الخاص بتنفيذها بدقة ويمتد تنفيذها في الزمن
- يصعب تحديد دورية صدور التوصيات والتي تخضع للبرمجة الخاصة للآليات الأممية لحقوق الإنسان.

- تعليق

يتطلب ورش تتبع تنفيذ توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان تعبئة فريق عمل خاص لمعالجة أزيد من 942 توصية وتنسيق وضعية تفعيلها بشكل مستمر مع كافة الأطراف المعنية.

المؤشر 2.1.125 : نسبة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الأممية المتعلقة بالنوع

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	5	15	25	100	2027

- توضيحات منهجية

كيفية الاحتساب

توصيات الآليات الأممية المتعلقة بالمرأة التي تم تفعيلها بشكل كلي إضافة إلى تلك التي يكتسي إعمالها طابعا مستمرا / مجموع توصيات الآليات الأممية

تنقسم المعطيات إلى قسمين:

1. يتكون البسط من توصيات الآليات الأممية الثلاثة المتعلقة بالمرأة (الاستعراض الدوري الشامل – هيئات المعاهدات – الإجراءات الخاصة) التي تم تفعيلها بشكل كلي إضافة إلى تلك التي يكتسي إعمالها طابعا مستمرا من طرف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والسلطة القضائية وباقي الأطراف المعنية
2. يتكون المقام من مجموع توصيات الآليات الأممية الثلاثة المتعلقة بالمرأة (الاستعراض الدوري الشامل – هيئات المعاهدات – الإجراءات الخاصة)

Royaume du Maroc Ministère de l'Economie et des Finances Direction du Budget

- مصادر المعطيات

في أفق إطلاق نظام معلوماتي خاص بتتبع تنفيذ توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان، يتم تجميع المعطيات واحتسابها يدويا

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

- ترتهن نسبة تنفيذ التوصيات بمدى انخراط الأطراف المعنية بها والتزامهم بالتفاعل مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بهذا الخصوص
- يرتبط تفعيل العديد من التوصيات بتدخل أطراف مختلفة
- تتضمن توصيات الآليات الأممية لحقوق الإنسان جزء ذا طبيعة عامة يصعب تحديد المؤشر الخاص بتنفيذها بدقة ويمتد تنفيذها في الزمن
- يصعب تحديد دورية صدور التوصيات والتي تخضع للبرمجة الخاصة للآليات الأممية لحقوق الإنسان.

- تعليق

يتطلب ورش تتبع تنفيذ توصيات الآليات الأممية المتعلقة بالمرأة لحقوق الإنسان تعبئة فريق عمل خاص لمعالجة أزيد من 101 توصية وتنسيق وضعية تفعيلها بشكل مستمر مع كافة الأطراف المعنية.

الهدف 2.125: تقوية أدوار الفاعل المدني في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

المؤشر 1.2.125 : نسبة تفاعل الجمعيات الشريكة مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	50	60	70	70	2024

- توضيحات منهجية

طبيعة المعطيات

الأنشطة المنجزة سنويا التي تترجم تفاعل الجمعيات في مجال حماية حقوق الإنسان (إعداد التقارير الموازية والمشاركة في فعاليات مجلس حقوق الإنسان سنويا) قياسا إلى مجمل الأنشطة المبرمجة المرتبطة بالتفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

كيفية الاحتساب

$N=\sum Ni/i\ (1.....n)$ ،

Ni عدد الأنشطة المنجزة من طرف الجمعيات الخاصة بالتفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان

عدد الأنشطة المتوقعة سنويا التي تترجم انخراط الجمعيات في مجال التفاعل**i**

- مصادر المعطيات

تجمع البيانات الأساسية انطلاقا من الوثائق التالية:

- خطة عمل مديرية الحوار والشراكة مع الهيئات والجمعيات الوطنية
- اتفاقيات الشراكة
- التقارير التركيبية لبرنامج تقوية القدرات في مجال التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

تتمحور الحدود ونقاط الضعف حول:

- عدم التحكم في الأجندة أو البرمجة المتعلقة ببعض الأنشطة الخاصة بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان
- مدى الانخراط الجدي للجمعيات في البرنامج الخاص بالتفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان
- توفر الموارد البشرية والمالية لتتبع مستوى تفاعل الجمعيات مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- التوفيق بين العمل الجمعوي والالتزامات المهنية بالنسبة للجمعيات الشريكة؛
- الصعوبات اللوجستيكية.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

- تعليق

تعتمد مديرية الحوار والشراكة مع الهيئات والجمعيات الوطنية في تحقيق هدف تقوية أدوار الفاعل المدني في حماية حقوق الإنسان والنهوض على رغبة وإرادة وحاجيات الجمعيات المعنية، مما يساعد على ضمان الانخراط في البرنامج.

من أجل ضمان نتائج أفضل تعتزم المديرية اعتماد وسائل التكنولوجيا الحديثة في مجال التفاعل من خلال إعداد منصة للتكوين عن بعد تتوفر على شروط النجاح والفعالية في افق 2024.

المؤشر 2.2.125 : نسبة انخراط الجمعيات الشريكة محليا وجهويا ووطنيا في مجال حماية حقوق الإنسان

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	50	60	70	70	2024

- توضيحات منهجية

طبيعة المعطيات

الأنشطة المنجزة سنويا التي تترجم انخراط الجمعيات في مجال حماية حقوق الإنسان (خلق ائتلافات وشبكات، وضع آليات لتتبع وضع حقوق الإنسان، اعداد تقارير ودراسات ودلائل ودعامات) قياسا إلى مجمل الأنشطة المبرمجة المرتبطة بحماية حقوق الإنسان.

كيفية الاحتساب

$N=\sum Ni/i\ (1.....n)$ ،

Ni عدد الأنشطة المنجزة سنويا التي تترجم انخراط الجمعيات في مجال حماية حقوق الإنسان.

i عدد الأنشطة المتوقعة سنويا التي تترجم انخراط الجمعيات في مجال حماية حقوق الإنسان.

Royaume du Maroc Ministère de l'Economie et des Finances Direction du Budget

- مصادر المعطيات

تجمع البيانات الأساسية انطلاقا من الوثائق التالية:

- خطة عمل مديرية الحوار والشراكة مع الهيئات والجمعيات الوطنية.
- اتفاقيات الشراكة.
- التقارير التركيبية لمشاريع الشراكة.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

- باعتباره ذو طابع كمي، يتيح المؤشر فقط الوقوف على نتائج البرنامج السنوي دون التمكن من قياس الأثر الفعلي للمنجز.
- صعوبة قياس مدى استمرارية الأنشطة المنجزة وديمومة نتائجها على المديين المتوسط والطويل.
- عدم احترام الشركاء للآجال المتفق عليها؛
- ضعف الالتزام ببنود اتفاقيات الشراكة فيما يخص تقديم بعض الوثائق المطلوبة؛
- ضعف التواصل والتنسيق من جانب بعض الجمعيات؛
- ضعف تدبير المشاريع من قبل بعض الجمعيات خاصة، فيما يتعلق بالشق المالي.

- تعليق

تعتمد مديرية الحوار والشراكة مع الهيئات والجمعيات الوطنية في تفعيل برامج الشراكة على مقاربة التدبير القائم على النتائج مما يتيح المواكبة المستمرة والتأطير الدائم.

الهدف 3.125: تعزيز التعاون والتفاعل والحوار مع الفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان

المؤشر 1.3.125 : نسبة التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

الوحدة	إنجاز 2020	المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	93	94	95	95	2024

- توضيحات منهجية

طبيعة المعطيات

يتم احتساب مؤشر معدل التفاعل من خلال **احتساب وجمع المعدلات النسبية لكل نشاط** على حدة. بحيث لدينا:

البسط: عدد الطلبات التي يتم التفاعل معها بالنسبة لكل نشاط.

المقام: عدد الطلبات المتوصل بها بالنسبة لكل نشاط.

ولدينا: المعدل النسبي لكل نشاط يكتب كما يلي:

المعدل النسبي لكل نشاط = (المقام/البسط) *معامل النشاط

ويكون معدل التفاعل = مجموع المعدلات النسبية.

كيفية الاحتساب

تشكل الأنشطة الرئيسية للمديرية العناصر المكونة لهذا المؤشر، علما أنه لكل من هذه الأنشطة معامل خاص بها يعكس مدى تأثيره على إشعاع المملكة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وبالتالي فهو مؤشر يجمع بيانات ذات طبيعة مختلفة ولكنه في النهاية يجعل من الممكن ربطها معا، وبالتالي تعكس مستوى معينا من الأداء فيما يتعلق بالتفاعل مع الجهات الفاعلة المعنية.

وتتمثل الأنشطة المذكورة فيما يلي:

1. إعداد وبعث الردود على جميع البلاغات الفردية المتوصل بها من هيئات المعاهدات وآليات الإجراءات الخاصة؛
2. تقديم التقارير الوطنية الدورية أمام هيئات المعاهدات؛
3. تنسيق تنظيم زيارات الإجراءات الخاصة؛
4. المشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان؛
5. إعداد أجوبة بخصوص طلبات المساهمة في مختلف الدراسات التي تسهر عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛
6. إعداد أجوبة على استبيانات السفارة الأمريكية والتي تمثل إحدى مصادر الخارجية الأمريكية من أجل إعداد تقاريرها؛
7. إعداد رد السلطات على إصدارات المنظمات غير الحكومية الدولية التي تشتغل في مجال حقوق الإنسان.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
Ministère de l'Economie et des Finances

- مصادر المعطيات

الأنشطة ذات الصلة بتفعيل المعطيات الأساسية.

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

- البعد السياسي الذي يحدد قرار التفاعل مع أحد المخاطبين من عدمه؛
- طبيعة المخاطبين.

- تعليق

الهدف 4.125: تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للحكامة

المؤشر 1.4.125 : معدل الامتثال مع التوجيه الوطني لأمن نظم المعلومات

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	25	30	40	85	2027

- توضيحات منهجية

- مصادر المعطيات

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

- عدم توفر موارد بشرية كافية ومؤهلة لتتبع تنزيل التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات
- ضرورة توفير تكوين مستمر خاص بأمن نظم المعلومات لفائدة الموظفين العاملين في مصلحة تدبير نظم المعلومات والتوثيق
- عدم التوفر على الاعتمادات الضرورية اللازمة لإنجاز مجموعة من المشاريع الخاصة بأمن نظم المعلومات حيث تلجأ مصلحة نظم المعلومات إلى تجزيء المشاريع حسب أهميتها. الشيء الذي من شأنه تأخير إنجازها

Royaume du Maroc
Direction du Budget
Ministère de l'Economie et des Finances

- تعليق

المؤشر 2.4.125 : نسبة معالجة شكايات المواطنين

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	100	100	100	2 024	100

- توضيحات منهجية

كيفية الاحتساب

(عدد الشكايات المعالجة / عدد الشكايات الواردة) *100

- مصادر المعطيات

تجمع البيانات الأساسية انطلاقا من:

-البوابة الإلكترونية الخاصة بالشكايات www.chikaya.ma

-الطلبات والمراسلات الورقية

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

- دقة المؤشر رهينة بالاشتغال السليم للبوابة الإلكترونية الخاصة بالشكايات،
- عدد كبير من الطلبات المتوصل بها لحد الآن تهم مجالات خارج اختصاص المندوبية أو لأنها غير واضحة أو متكررة أو غير جدية.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Économie et des Finances
Direction du Budget

- تعليق

تتلقى المندوبية عددا كبيرا من الشكايات التي لا تدخل في أغلبها ضمن اختصاصاتها. رغم ذلك تقوم المندوبية بمعالجة هذه الشكايات عن طريق توجيهها إلى الجهات المختصة.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction
du Budget

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 9 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	2	0	2	3,12
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	4	15	19	29,69
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	26	17	43	67,19
المجموع	32	32	64	100

- جدول 10 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	32	32	64	100
المصالح اللاممركزة	0	0	0	0
المجموع	32	32	64	100

Direction du Budget

المؤشر 3.4.125 : نسبة معالجة طلبات الولوج إلى المعلومة

الوحدة	إنجاز 2020	قانون المالية 2021	مشروع قانون المالية 2022	التوقع 2023	التوقع 2024	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	100	100	100	2 024	100

- توضيحات منهجية

كيفية الاحتساب

(عدد الطلبات المعالجة داخل الآجال القانونية / عدد الطلبات الواردة والمستوفية للآجال القانونية للمعالجة) x 100

- مصادر المعطيات

تجمع البيانات الأساسية انطلاقا من:

- البوابة الإلكترونية للحصول على المعلومات chafafiya.ma
- البريد الإلكتروني
- الطلبات والمراسلات الورقية
- وثائق داخلية

- حدود و نقاط ضعف المؤشر

- دقة المؤشر رهينة بالاشتغال السليم للبوابة الإلكترونية للحصول على المعلومات.
- عدد كبير من الطلبات المتوصل بها لحد الآن يتم معالجتها دون التمكن من تقديم أية معلومات حقيقية لأصحابها لأنها لا تستجيب للشروط المطلوبة، إما لكونها تهم مجالات خارج اختصاص المندوبية أو لأنها غير واضحة أو متكررة أو غير جدية.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
Ministère de l'Economie et des Finances

- تعليق

يتضمن مصطلح "الطلبات" أيضا الشكايات التي يخول القانون لصاحب طلب الحصول على المعلومات تقديمها لرئيس المؤسسة أو الهيئة المعنية عند عدم الرد على طلبه أو عدم الاستجابة له (المادة 19 من القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات).

- جدول 11 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	0	0	0	0
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	100

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

Royaume du Maroc Ministère de l'Economie Direction du Budget

تتوفر المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان كما هو موضح في الجداول المرفقة على 50% من النساء الموظفات و 50% من الرجال الموظفين، وذلك وفقا لتوجهها منذ إنشائها إلى تحقيق مبدأ المناصفة في سياسات التوظيف أخذا بعين الاعتبار الكفايات التي تتطلبها مناصب الشغل المفتوحة.

إلا أنه لوحظ اختلاف هام، حين اعتماد الإطار أو السلم كمؤشر، بين عدد الموظفات والموظفين راجع في الأساس إلى التخصصات المطلوبة والتي تعرف إقبالا من هذا النوع أو ذاك حين التسجيل في المدارس العليا أو الجامعات.

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 12 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2022 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	12 832 076	83
المناصب المحذوفة	0	4
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	0
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	2 296 924	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	15 129 000	83
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	15 129 000	

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
Direction du Budget

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 125 : حقوق الإنسان

❖ محددات نفقات الاستثمار او نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- مشروع 1 : القيادة و الحكامة

يعتبر مشروع "الدعم والقيادة" المشروع الذي يقدم الدعم لجميع مصالح المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان، حيث انه يعنى أساسا :

- **تحديث إدارة الموارد البشرية:**

- إعداد نظام معلومات الموارد البشرية،
- تحديث الدليل المرجعي للوظائف والمهارات،
- إجراء التشخيص الكمي والنوعي للموارد البشرية:
  - برنامج التكوين،
  - برنامج التوظيف،
  - توفير وسائل التحفيز ،
  - تقييم المهارات الفعلية للموظفين مقارنة بالمهارات المطلوبة(Bilan de compétence).

- **تحسين التدبير الميزانياتي والمحاسباتي:**

- تحسين أدوات التدبير الإداري وتقوية وسائل الاشتغال بمصالح الدعم،
- تلبية احتياجات المستخدمين من حيث وسائل الاشتغال المكتبية،

- تنفيذ الجزء الثاني من المشاريع الناتجة عن المخطط الإداري لنظم المعلومات،

- مواكبة هياكل المندوبية في اعتماد المعايير الجديدة للقانون التنظيمي للقانون المالية ووضع الادوات الكفيلة لتملك نجاعة الأداء وتحسين التخطيط المتعدد السنوات للميزانية،

- مسك المحاسبة العامة.

- **تعزيز الرقابة ونظام التدقيق الداخلي:**

- تحقيق مستوى معني من التحكم في الإنفاق من خلال الوفاء بالمعايير المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بمراقبة نفقات الدولة،

- تعزيز مهارات هياكل المندوبية في السيطرة على سياسة الشراء،

- تحقيق مستوى معني من التحكم في الإنفاق من خلال الوفاء بالمعايير المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بمراقبة نفقات الدولة،

- مواصلة عملية حوسبة أدوات الإدارة (إدارة الميزانية، وإدارة الموارد العامة)،

- تعزيز وتحسين وسائل العمل،

- اعتماد أسلوب الإدارة حسب الأهداف،

- توضيح مهام الرقابة الداخلية والرقابة الإدارية.

- **التوثيق والارشيف:**

- تزويد المكتبة بالوثائق النوعية وذات التخصص الفريد في مجال حقوق الانسان،

- الاشتراك في قواعد المعلومات الدولية المتخصصة في المجال،

- فتح المكتبة للمستعملين مع الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة،

- تطوير مسك الأرشيف والأرشيف الإلكتروني.

- **الأعمال الاجتماعية:**

مواصلة دعم جمعية الأعمال الاجتماعية للمندوبية.

- مشروع 2 : النهوض و تتبع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان

يهدف هذا المشروع لمرافقة مختلف الفاعلين في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وتستهدف هذه المواكبة بالخصوص تحيين وتتبع تنفيذ مقتضيات خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية والعمل على ملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي يعتبر المغرب طرفا فيها.

بحكم التزام المملكة المغربية بحقوق الإنسان، فإن الحكومة المغربية مطالبة بتعزيز إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية. وفي هذا الإطار، تعتزم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مواكبة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بالتعاون مع القطاعات الحكومية وباقي الهيئات العمومية الأخرى.

الأولويات الاستراتيجية:

1. تحيين الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان،
2. المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان،
3. تشجيع ملاءمة النصوص القانونية مع المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية،
4. المساهمة في إدماج مقاربة حقوق الإنسان في البرامج والسياسات العمومية عبر تقوية القدرات.

- مشروع 3 : الحوار والشراكة

يهدف هذا المشروع إلى الارتقاء بديناميكية الحوار مع مختلف الأطراف المعنية من مؤسسات وطنية ومنظمات غير حكومية وبرلمان ووسائل الإعلام والجامعة من خلال تعزيز الشراكة والمساهمة في تقوية القدرات لا سيما بالنسبة لجمعيات المجتمع المدني.

الأولويات الاستراتيجية

1. تعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمساهمة في تقوية قدراتها،
2. تعزيز التنسيق والتعاون مع المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان،
3. الحرص على إشراك باقي الأطراف المعنية (برلمان، إعلام، ونقابات.....) في تنفيذ الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان،

4. تنمية الشراكة والتعاون مع الجامعة والمراكز المتخصصة في ميادين البحث والتكوين في مجال حقوق الإنسان،

5. تقوية قدرات الفاعلين العاملين في مجال حقوق المرأة والمساواة.

- مشروع 4 : التعاون و التفاعل مع الفاعلين الدوليين

في إطار مواكبة جهود المملكة المغربية المتعلقة بمواصلة حضورها والقيام بدور فاعل على المستوى الدولي، يطرح على المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان تحد ثالث يتعلق بالقيام بدور الميسر والداعم في مجال تفاعل المملكة مع الهيئات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي.

الأولويات الاستراتيجية

1. تقوية التفاعل مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

2. تعزيز الحوار والتعاون مع المؤسسات الأوربية ذات الصلة بحقوق الإنسان،

3. تعزيز التفاعل مع الآليات الإقليمية،

4. دعم الحوار والتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية،

5. تشجيع الحوار والتعاون مع الجامعات ومراكز البحث الأجنبية،

6. تعزيز الحوار والتعاون مع البنيات المماثلة